تمنح فيها البنوك الكويتية عملاءها سقفاً ائتمانياً يمكن استخدامه في الشراء أو السحب.. ثم يسدد المبلغ لاحقاً

51,5 ألف بطاقة ائتمان جديدة في 5 أشهر

شهدت أعداد البطاقات المصرفية في الكويت خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2026 نموا ملحوظا، في مؤشر يعكس استمرار توسع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز التحول نحو مجتمع أقل اعتمادا على النقد، بالتزامن مع تنامي النشاط الاقتصادي واتساع قاعدة العملاء الذين يعتمدون على الخدمات المصرفية الرقمية في معاملاتهم اليومية.

وارتفع اجمالي أعداد البطاقات المصرفية (الائتمانية والسحب المدينة) خلال أول خمسة أشهر من العام الحالي بنسبة 4٪، بما يعادل 296,6 ألف بطاقة جديدة، ليبلغ إجمالي عددها بنهاية مايو 7,863 ملايين بطاقة، مقارنة بـ 7,566 ملايين بطاقة بنهاية ديسمبر 2025، وهو ما يعكس استمرار البنوك المحلية في التوسع بإصدار البطاقات لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الدفع الإلكتروني.

وتفصيليا، تنقسم البطاقات المصرفية إلى نوعين، الأول منهما هو بطاقات الائتمان التي تستحوذ على 22,6٪ من إجمالي البطاقات المصرفية المصدرة عن البنوك المحلية.

وتعد بطاقات الائتمان هي البطاقات المصرفية التي يمنح فيها البنك العميل سقفا ائتمانيا يمكن استخدامه في الشراء أو السحب، ثم يسدد العميل المبلغ لاحقا.

وارتفعت أعداد بطاقات الائتمان خلال أول خمسة أشهر من العام الحالي بنحو 3٪، وبواقع 51,5 ألف بطاقة، ليصل عددها إلى 1,778 مليون بطاقة بنهاية مايو الماضي، مقارنة بـ 1,727 مليون بطاقة بنهاية ديسمبر 2025.

ويشير هذا النمو إلى استمرار الطلب على أدوات التمويل الاستهلاكي المرتبطة بالبطاقات الائتمانية، مع بقاء وتيرة الإصدار ضمن مستويات متوازنة تعكس نهجا مصرفيا حذرا في منح الائتمان للأفراد، كما يعكس استمرار ثقة العملاء في استخدام بطاقات الائتمان لتمويل المشتريات وإدارة السيولة الشخصية، خاصة مع تنوع برامج المكافآت والاسترداد النقدي وخيارات التقسيط التي تقدمها البنوك المحلية، إلى جانب الرقابة التي يفرضها بنك الكويت المركزي على منح الائتمان الاستهلاكي بما يحافظ على جودة المحافظ الائتمانية ويحد من مخاطر التعثر.

أما النوع الثاني من البطاقات، فهو بطاقات السحب المدينة التي تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي البطاقات المصرفية، بنسبة بلغت 77,38٪، ما يؤكد أن غالبية العملاء لاتزال تعتمد على البطاقات المرتبطة مباشرة بالحسابات المصرفية في تنفيذ عمليات الشراء والسحب، ما يعكس انتشار ثقافة الدفع المباشر والاعتماد على الأموال المتوافرة في الحسابات بدلا من الاقتراض قصير الأجل.

وتتضمن بطاقات السحب المدينة بطاقات السحب الآلي أو الخصم المباشر التي ترتبط مباشرة برصيد الحساب، إضافة إلى البطاقات مسبقة الدفع التي يمكن استخدامها فقط في حدود الرصيد المتوافر فيها.

وزادت أعداد بطاقات السحب المدينة بنسبة 4,2٪، وبواقع 245,2 ألف بطاقة خلال أول خمسة أشهر من 2026، لتصل بنهاية مايو الماضي إلى 6,085 ملايين بطاقة، مقارنة مع 5,839 ملايين بطاقة بنهاية ديسمبر 2025.

ويعكس هذا النمو استمرار توسع الاقتصاد الرقمي في الكويت، وارتفاع معدلات استخدام المحافظ والبطاقات الإلكترونية في المدفوعات اليومية، سواء داخل الأسواق المحلية أو عبر التجارة الإلكترونية، كما يشير إلى نجاح القطاع المصرفي في توسيع قاعدة مستخدمي الخدمات الرقمية، مدعوما بالاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية لأنظمة الدفع، وانتشار أجهزة نقاط البيع، وتزايد الاعتماد على حلول الدفع اللاتلامسية والتطبيقات المصرفية.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن البطاقات المصرفية في الكويت تواصل تسجيل نمو مستدام، مدفوعة بتغير أنماط الإنفاق والاستهلاك، وتزايد الإقبال على المعاملات الإلكترونية، فضلا عن جهود البنوك في تطوير منتجاتها الرقمية وتقديم حلول دفع أكثر مرونة وأمانا، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة مع تسارع التحول الرقمي في القطاع المالي، وارتفاع الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدية، بما يعزز كفاءة النظام المالي ويرفع مستويات الشمول المالي في الدولة.

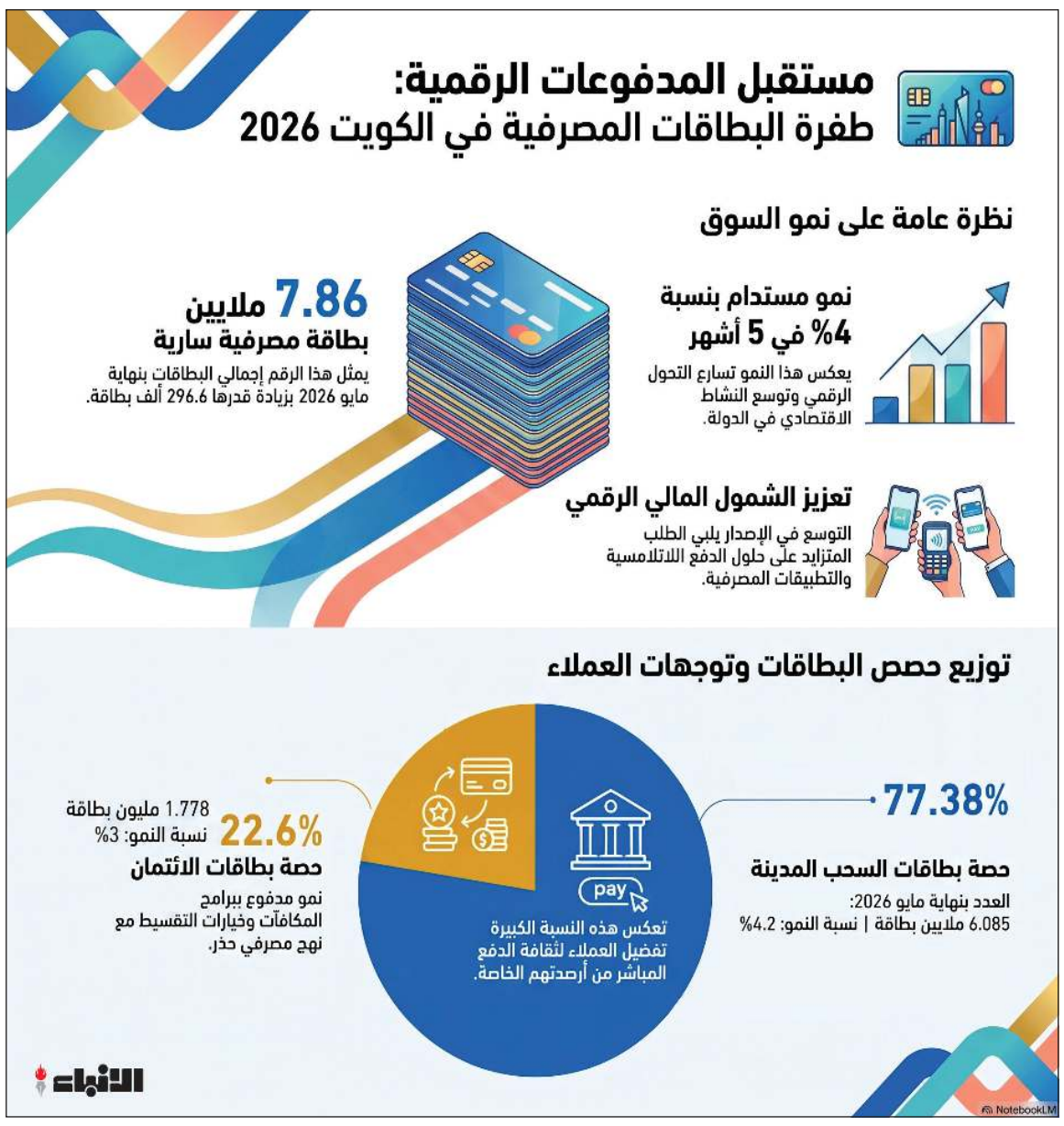

تقرير المؤسسة سلط الضوء على تميزه من خلال تتويجه بثلاث جوائز مرموقة على مستوى الكويت وهي: أفضل بنك خاص.. وأكثر بنك خاص أماناً.. وأفضل بنك في التمويل العقاري

«يوروموني»: «بيت التمويل» قوة رائدة بقطاع الخدمات المالية الخاصة في الكويت

برز بيت التمويل الكويتي في تقرير مؤسسة يوروموني العالمية باعتباره قوة رائدة بقطاع الخدمات المالية الخاصة في الكويت، حيث سلطت الضوء على تميزه في مجالات إدارة الثروات، والأمان المصرفي، والتمويل العقاري، وجاء هذا التقدير من خلال تتويج البنك بثلاث جوائز مرموقة على مستوى الكويت، وهي: أفضل بنك خاص، وأكثر بنك خاص أمانا، وأفضل بنك في التمويل العقاري.

أفضل بنك خاص

وأشادت «يوروموني» بالتميز الذي تتمتع به إدارة الخدمات المالية الخاصة في بيت التمويل الكويتي، حيث تقدم منظومة خدمات مالية إسلامية متكاملة على نطاق واسع، مما يسهم في تعزيز تجربة العملاء. وأوضحت أن الفترة التي خضعت لأعمال الرصد والتقييم الخاصة بالجوائز، شهدت نجاح البنك في إتمام دمج البنك الأهلي المتحد، وتحويل عملياته في البحرين والمملكة المتحدة ومصر لتتوافق تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما مهد الطريق لتقديم خدمات مصرفية سلسة وعابرة للحدود.

وفي عام 2024، أعاد بيت التمويل الكويتي أيضا هيكلة أعماله المحلية لدمجها في مجموعة موحدة للخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات. وقد ساهمت هذه الخطوات الإستراتيجية في تعزيز ريادة البنك ومكانته من حيث تجربة العملاء، والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، واستقطاب الكفاءات والحفاظ عليها، فضلا عن توسيع نطاق أعماله.

وتعكس الحلول المصرفية الإسلامية التي يقدمها بيت التمويل الكويتي عمق ريادته وتنوع منتجاته، حيث نجح شركة بيتك كابيتال في قيادة وترتيب صكوك بقيمة تقارب 18 مليار دولار لصالح حكومات وشركات، إلى جانب تنسيق إصدار الصكوك الخاص ببيت التمويل الكويتي والبالغ مليار دولار أميركي.

كما يوفر البنك لعملاء الخدمات المالية الخاصة فرصة الاستثمار في خمسة صناديق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تضم صندوقين للإجارة، وصندوقين عقاريين، إلى جانب صندوق لأسواق النقد بالدولار الأميركي. وتتكامل هذه المنظومة مع باقة من حلول تحويل الرواتب والمنتجات الجديدة بين الابتكار والالتزام الشرعي، في حين يقدم مركز خدمات بيت التمويل الكويتي تركيا تسهيلات مصرفية مرنة للعائلات التي لديها أعمال وعمليات عابرة للحدود.

وتتسم القنوات والخدمات الرقمية في بيت التمويل الكويتي بالسرعة والأمان والشفافية التامة، وذلك ضمن إطار متكامل ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمنح تطبيق (KFH Wealth) للعملاء رؤية أكثر وضوحا وسرعة لمتابعة محافظهم الاستثمارية والاشتراكات. وعبر تطبيق (KFHOnline)، أضاف البنك باقة من الخدمات لعملاء الخدمات المالية الخاصة، تشمل تحويلات ويسترن يونيون، وتحديث بيانات البطاقة المدنية من خلال تطبيق هويتي، والإشعارات والمدفوعات الفورية، بالإضافة إلى خدمة السداد عبر (KFH Pay).

أما أصحاب الأعمال والشركات، فتتيح لهم منصة (eCorp) حلولا ذكية تشمل التكامل الرقمي مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية (PACI)، وتأمين الدخول ببصمة الوجه، ومتابعة أسعار الصرف الفورية. وفي الوقت الذي يتصدر فيه بيت التمويل الكويتي السوق بأكبر شبكة لأجهزة السحب الآلي في الكويت، يبرز بنك تم كعلامة فارقة باعتباره البنك الرقمي الوحيد المتوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتجلى اهتمام بيت التمويل الكويتي بالصيرفة الإسلامية ومبادئ الإدارة الرشيدة، في التزامه الراسخ بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث تطبق المجموعة منظومة حوكمة صارمة ودقيقة في هذا الشأن، وتشرف لجنة الحوكمة والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة على إعداد تقرير الاستدامة السنوي، والذي يخضع للتدقيق من قبل جهة مستقلة لضمان توافقه مع معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI). وكتطبيق عملي لهذا الالتزام، قفز حجم استثمارات البنك في الصكوك المرتبطة بالاستدامة (ESG) بنسبة 162,3٪ على أساس سنوي في عام 2024 ليصل إلى 653,2 مليون دولار، وذلك تحت إشراف كامل من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المستقلة في البنك.

أكثر بنك خاص أماناً

أشارت «يوروموني» في تقييمها إلى أن الأمان المصرفي يعتبر سمة جوهرية لقطاع الخدمات المالية الخاصة في الكويت، حيث يولي العملاء ذوو الملاءة المالية العالية أهمية قصوى لمتانة المؤسسة وحوكمتها واستقرارها على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يبرز بيت التمويل الكويتي كأكثر منصات الخدمات المالية الخاصة أمانا في البلاد، بفضل دمجه بين الركائز المالية القوية والثقافة المنضبطة في إدارة المخاطر، والتي تميزه كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في المنطقة. كما تعتبر قوة الميزانية العمومية للبنك ركيزة أساسية في تعزيز سمعة المؤسسة، حيث توفر قاعدة صلبة لجميع أنشطة الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات. هذا الاستقرار المؤسسي يدعمه هيكل مساهمين يضم مؤسسات حكومية كويتية بارزة، مثل الهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات التابعة للدولة، مما يربط متانة البنك مباشرة بالقوة الاقتصادية للدولة. وعلاوة على ذلك، يوفر بنك الكويت المركزي حماية شاملة للودائع في كل البنوك المحلية، الأمر الذي يعزز ثقة العملاء.

وإلى جانب متانة ميزانيته العمومية، يلعب نموذج التشغيل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في بيت التمويل الكويتي دورا مهما في رسم السياسة الحمائية للبنك وضبط حدود المخاطر، فالمبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية تفرض نظاما دقيقا يتوافق تماما مع الأسلوب الحذر والآمن لإدارة الثروات، إذ تلتزم كافة الاستثمارات بالضوابط الأخلاقية والشرعية، ويتم ربط جميع المعاملات بأصول حقيقية وملموسة. هذا النهج يدعم فلسفة استثمارية تركز على الجودة، مما يحمي البنك من المخاطر العالية أثناء تقلبات وأزمات السوق.

ومن جهة أخرى، يولي البنك أهمية قصوى للحوكمة باعتبارها صمام الأمان لعملياته، إذ يطبق إطار «خطوط الدفاع الثلاثة» الذي يربط بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام في كل الخطوات التشغيلية. وتضمن هذه المنظومة قيام فرق الالتزام بفحص المنتجات الجديدة قبل طرحها، بينما تقوم الاستشارات الشرعية بالتعاون مع المدققين الداخليين والخارجيين، بإحكام الرقابة والإشراف الشامل على كافة الأنشطة.

وتضع المجموعة حماية العملاء في مقدمة أولوياتها بكافة مراحل الخدمات المالية الخاصة، إذ يحرص البنك على تقديم التوصيات الاستثمارية التي تتوافق تماما مع أهداف العميل وحجم المخاطر التي يتحملها، مع توفير متابعة مستمرة وتحديثات دورية للمحافظ الاستثمارية. وبالتوازي مع ذلك، يطبق بيت التمويل الكويتي منظومة صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، مما يضمن التدقيق التام عند فتح حسابات العملاء الجدد، والتحقق من مصادر الأموال، والمراقبة اللحظية لكافة المعاملات المصرفية.

ومن خلال الجمع بين قاعدة رأسمال قوية، وحوكمة شرعية منضبطة، وضوابط التزام صارمة، يوفر البنك لعملاء الخدمات المالية الخاصة بيئة مستقرة ومرنة تضمن لهم إدارة ثرواتهم والحفاظ عليها بنجاح.

أفضل بنك في التمويل العقاري

أكدت «يوروموني» أن قدرات بيت التمويل الكويتي في مجال التمويل العقاري تمنحه تفوقا من حيث حجم العمليات، والانتشار الدولي، والتنفيذ المتوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، قفز حجم التسهيلات التمويلية الممنوحة للعملاء في قطاعي الإنشاءات والعقار بنسبة 83,7٪ على أساس سنوي في عام 2024، في حين نمت الاستثمارات العقارية المدرجة في الميزانية العمومية للبنك بنسبة 18,7٪.

وتخضع هذه العمليات لمنظومة حوكمة صارمة ترتكز على إطار «خطوط الدفاع الثلاثة» الرسمي، في حين تتولى إدارة البحوث والاستشارات الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي، والمدقق الشرعي الخارجي، الإشراف اليومي لضمان ملاءمة المعاملات وحمايتها.

وفيما يتعلق بابتكار الفرص الاستثمارية وتسعيرها، يعتمد البنك على منصاته الداخلية، مثل قطاع التطوير العقاري في بيت التمويل الكويتي إلى جانب شبكة من الشركات المرموقة ومديري الأصول، وذلك لاستقطاب الصفقات وفحصها وتحديد أسعارها.

ومن خلال شركة بيتك كابيتال، يمكن لعملاء الخدمات المالية الخاصة الاستفادة من إحدى أكبر منصات الصناديق العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة، بأصول مدارة تتجاوز 1,5 مليار دينار. كما يقدم البنك أول وأحدث صندوق استثمار عقاري مدرج والوحيد المتوافق مع الشريعة في السوق (REIT)، للاستثمار في أصول عقارية من الفئة الاستثمارية.

وتشمل المشاريع المستقبلية العابرة للحدود للبنك صندوقا للسكن الطلابي في المملكة المتحدة وصندوقا عقاريا في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تمويلات خاصة ومبتكرة مثل الأصول الصناعية والتجارية.

هذا، وتعززت أعمال البنك الدولية بعد تحويل عملياته في البحرين والمملكة المتحدة ومصر إلى الصيرفة الإسلامية. كما ساهم توقيع مذكرة تفاهم عام 2025 مع منصة سكن، المتخصصة في التسويق العقاري الرقمي وتسهيل التمويل العقاري، وتسجيل العملاء الجدد عبر آليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ضمن جوائز مجلة «يوروموني» للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2026

«الوطني للثروات» تتوّج بجائزة «الأفضل لخدمات الجيل القادم على مستوى الكويت»

توجت مجموعة «الوطني للثروات»، المجموعة الرائدة في إدارة الثروات بالمنطقة، بجائزة الأفضل لخدمات الجيل القادم على مستوى الكويت من مجلة «يوروموني» العالمية المتخصصة في عالم المال والأعمال، ضمن جوائز المجلة للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2026.

ويعكس هذا التتويج تفوق «الوطني للثروات» في نشر الوعي بقيمة الاستثمار لدى الأجيال القادمة وتزويدهم بالمهارات التي تساعدهم على إدارة ثرواتهم في المستقبل باحترافية عالية، وذلك عبر برنامجها التعليمي الحصري «Generation W»، والذي يستهدف أبناء وبنات كبار عملاء المجموعة في الخدمات المصرفية الخاصة.

وتمنح الجائزة وفقا لمجموعة من المعايير التي تتضمن إثبات المؤسسات جدارتها كمزود متميز للخدمات والفعاليات التفاعلية الموجه لأفراد العائلة الأصغر سنا. والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر فعاليات ومحتوى مبتكرا وحلولا استثمارية قائمة على القيم.

كما تشمل المعايير إظهار المؤسسات تطورا حقيقيا في بناء علاقات هادفة بين الجيل الجديد من العملاء وثروات عائلاتهم، فضلا عن تميزها في ابتكار برامج مصممة خصيصا لسد الفجوات بين الأجيال.

ويعد البرنامج تجربة تعليمية متكاملة صممتها مجموعة الوطني للثروات بعناية لتزويد المشاركين بفهم عميق وشامل لعالم إدارة الثروات، من خلال جلسات يقودها خبراء، ودراسات حالة واقعية، وورش عمل تفاعلية تعتمد على أحدث البيانات والأبحاث، إلى جانب أنشطة ثقافية ومغامرات طبيعية تهدف إلى بناء علاقات طويلة الأمد، وتعزيز التفكير النقدي، وتوسيع آفاق المشاركين على المستويين الشخصي والمهني.

وتعد جوائز «يوروموني» للخدمات المصرفية الخاصة من أبرز برامج الجوائز السنوية عالميا في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، إذ تمنح للمؤسسات التي تظهر تفوقا وابتكارا في هذا القطاع، وتعتمد عملية التقييم على معايير دقيقة تشمل النمو القوي والمبادرات الإستراتيجية والتفوق الرقمي.

ولا يقتصر دور مجموعة «الوطني للثروات» فقط، على السعي إلى تعزيز ثروات عملائها، بل تسعى إلى أن تكون الخيار الأول والموثوق في مجال إدارة الثروات، من خلال تقديم حلول مبتكرة متخصصة وشاملة تواكب احتياجات العملاء، والسعي لخلق قيمة مضافة وترك أثرا إيجابيا، وتسعى إلى بناء إرث للعملاء يدوم لأجيال متعاقبة.

وتعد «الوطني للثروات» التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال إدارة الثروات محليا ومن الأكبر إقليميا، ركيزة أساسية ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني، إحدى أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط، ما يمنحها قاعدة قوية وخبرة واسعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، كما تتميز ببصمة جغرافية واسعة تمتد عبر 9 مدن في 5 دول مختلفة، تقدم من خلالها مجموعة شاملة من الخدمات.

وتتبع المجموعة نهجا يركز على السعي على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل بما يلبي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات من ذوي الملاءة المالية العالية، كما تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بما في ذلك التخطيط المالي للثروات، وإدارة المحافظ الاستثمارية، والخدمات الاستشارية المتخصصة في مجالات مثل المكاتب العائلية، والعقارات، وإدارة النقد والائتمان، وكيانات الأمانة المالية الخارجية، والوصايا.

وتتميز «الوطني للثروات» بتركيزها على فهم الأهداف المالية الفريدة لكل عميل، وتصميم إستراتيجيات مخصصة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن مع إدارة المخاطر بفاعلية.

علياء أبوالفتح تتسلم الجائزة